ومجلس منظمة الاغذية والزراعة اتخاذ الترتيبات اللازمة التي تكفل ان تنتهي في كل سنة تقويمية مدة عضوية اربعة من الاعضاء الذين انتخبهم كل منهما ؛

٨— كما تلتمس من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الاغذية والزراعة ، ان يراعيا ، عند انتخاب اعضاء اللجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة ، ضرورة التمثيل المتوازن للبلدان ذات الاقتصاد النامي والبلدان ذات الاقتصاد المتنامي والعوامل المختصة الاخرى ، كتمثيل البلدان التي يحتمل اشتراكها في البرنامج بفئتيها المتبرعة والمستفيدة ، والتوزيع الجغرافي العادل ، وتمثيل فئتي البلدان النامية والمتنامية التي تكون لها مصالح تجارية في التجارة الدولية بالاغذية ، ولا سيما تلك البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تلك التجارة ؛

٩— وتلتمس اعادة النظر في النظام العام للبرنامج في ضوء احكام هذا القرار ، وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الاغذية والزراعة الى اتخاذ القرارات المناسبة .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٩٦ (الدورة ٢٠)

برنامج الدراسات المتعلقة بالمعونة الغذائية المتعددة الاطراف

ان الجمعية العامة ،

اذ تراعي قرارها ٢٠٩٥ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ الذي قررت به تمديد البرنامج الغذائي العالمي ،

واذ ترى ان مشكلة الجوع ستظل تمثل مشكلة من اخطر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في السنوات القادمة ،

واذ تحيط علما بالنتيجة التي خلص اليها مؤتمر منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في دورته الثالثة عشرة ، ومفادها انه بينما يمكن تبين ثمة اتجاه الى خفض الفوائض العالمية ، يلاحظ على العكس من ذلك ان الحاجة الى المعونة الغذائية ماضية في الازدياد ،

واذ ترى كذلك ان من الضروري ، دون المساس بالجهود التي يجري بذلها لزيادة الانتاج الغذائي في البلدان المتنامية ، مضاعفة التعاون الدولي في هذا الميدان طالما ظلت بلدان كثيرة تعاني المصاعب في استيراد المواد الغذائية الاضافية اللازمة لسكانها المتزايدين تزايدا مطردا ،

واذ ترى ان التجربة المكتسبة في البرنامج الغذائي العالمي والزيادة في موارده يتيحان له ولا بد زيادة امكانياته في هذا الميدان وتيسير التقدم نحو الاهداف المذكورة في التوصية الواردة في المرفق A.II.6 من الوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء (١) ،

واذ تدرك ان الاقتراحات المختلفة الرامية الى زيادة فعالية البرنامج الغذائي العالمي كأداة للتعاون الدولي ، بما فيها اقتراح تحويله الى مؤسسة غذائية عالمية ، قد اثارت عددا من المسائل الجوهرية ، وان اللجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة والمعنية بالبرنامج الغذائي العالمي قد رأت ، في دورتها الثامنة ، ان المسائل التالية منها هي مسائل هامة :

(أ) حاجات البلدان المتنامية الى المعونة الغذائية وطاقتها على استيعاب هذه المعونة ،

(ب) الامكانيات التقنية والاقتصادية لاستخدام الطاقة الانتاجية للبلدان المتنامية والبلدان المصدرة عادة للسلع الاولية والبلدان النامية لتعهد برنامج موسع جيد التوازن لتقديم المعونة الغذائية الى الشعوب المفتقرة اليها ،

(ج) آثار الاقتراحات في الحصيلة التي تجنيها من الصادرات الزراعية البلدان المتنامية والبلدان النامية المصدرة للسلع الاولية والبلدان المعتمدة اعتمادا كبيرا على تصدير السلع الاولية ،

(د) مشاكل التوزيع والادارة ،

(هـ) العلاقة بين الترتيبات المتعلقة بالمعونة الغذائية والاتفاقات المتعلقة بتجارة السلع الاساسية ،

(و) مشاكل التمويل بصفة اجمالية وبالنسبة الى البلدان المنفردة ،

واذ تذكر ان دراسة هذه المسائل ، رغم اهميتها الخاصة بالنسبة الى البرنامج الغذائي العالمي ، تتجاوز اختصاصات اللجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة ، وتدخل في اختصاص مثل منظمة الامم المتحدة ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، والمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ،

واذ ترى كذلك ان لجنة مشاكل السلع الاساسية التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة قامت ، في دورتها التاسعة والثلاثين ، بلفت النظر الى المسائل الاضافية التالية :

---

(١) انظر : ' اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ' ، المجلد الاول ، ' الوثيقة النهائية والتقرير ' (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11) ، ص ٣٢ .

(أ) آثار الاقتراحات في المعونة الاجمالية المقدمة الى البلدان المتنامية ،

(ب) طاقة البلدان المتبرعة على تقديم المعونة ،

(ج) اثر الاقتراحات في التجارة الزراعية في مجموعها ، وآثارها المحتملة في اثمان السلع الغذائية الاساسية التي لا توجد فوائض منها ،

واذ تدرك ان مثل هذه الدراسة يجب ان تكون شاملة الى اقصى حد ممكن ، ويجب ان تتناول الاقتراحات المقدمة والمشاكل التي تثيرها بطريقة حسية ملموسة الى اقصى حد ممكن ، مع الاهتمام بمختلف انواع السلع الغذائية الاساسية وآثار تلك الاقتراحات بالنسبة الى الفئات المختلفة من البلدان ،

واذ تلاحظ ان اللجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة قررت احالة المسألة بكاملها الى المنظمتين التابعة لهما للنظر فيها ،

واذ تلاحظ كذلك التدابير التي اتخذها منذ ذلك الحين مجلس منظمة الاغذية والزراعة ، والبنود المختصة من برنامج الاعمال الذى اوصت لجنة السلع الاساسية التابعة لمجلس التجارة والانماء هذا المجلس باعتماده ،

واذ تذكر مخاطبة قداسة البابا بولس السادس للجمعية العامة في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ بقوله : " ان مهمتكم هي العمل على توفير الخبز الكافي على مائدة الانسانية" (١) ،

١ — تلتمس من الامين العام ان يعمد — بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات والبرامج الدولية الاخرى المعنية ، بما فيها المصرف الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومع استخدام كافة مرافق ووسائل الامم المتحدة بما فيها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والبرنامج الغذائي العالمي — الى اجراء دراسة تستهدف اقتراح امكانيات العمل المختلفة ، وتجرى في اطار الجهود المبذولة فيما يتعلق بعقد الامم المتحدة الانمائي ، وتتناول الوسائل والسياسات التي تلزم للاضطلاع بعمل دولي ضخم متعدد الاطراف ينظم برعاية مجموعة مؤسسات الامم المتحدة لمكافحة الجوع مكافحة فعالة ، على ان تجرى هذه الدراسة الشاملة بالاستناد استنادا غير اقتصارى الى الاقتراحات المقدمة من قبل والداعية الى تكييف تقنيات المعونة الغذائية تكييفا يعود بالفائدة على فئتي البلدان المتنامية المصدرة للمواد الغذائية والمستوردة لها ، ومع ايلاء المراعاة الحقة الخاصة للمسائل المذكورة

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الجلسات العامة ، الجلسة ١٣٤٧ ، الفقرة ٤٠ .

في الفقرتين السادسة والثامنة من ديباجة هذا القرار ، لا سيما المسائل المتعلقة بالحاجة الى الموارد المالية وبالعلاقة المحتملة بين هذا النوع من العمل والاتفاقات الدولية الطويلة الاجل المتعلقة بالسلع الغذائية الاساسية ؛

٢ — وتلتمس من الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها العادية والعشرين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا يتناول فيما يتناول ، الترتيبات المتخذة للاضطلاع بهذه الدراسة المشتركة واية نتائج اولية يخلص اليها ، والجدول الزمني المتوقع لانجاز هذه المهمة .

الجلسة العامة ١٤٠٤
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

القرار ٢٠٩٧ (الدورة ٢٠)

اعادة النظر في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظائفه واعادة تقييمها

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٩١ (الدورة ٣٩) المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، الذي ابرز ضرورة اجراء اعادة نظر وتقييم دقيقين لدور المجلس ووظائفه نتيجة للزيادة الكبيرة في نشاطات الامم المتحدة والوكالات المتصلة بها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ،

واذ ترحب بتوسيع تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي توسيعا يعبر تعبيرا اصدق عن التكوين العام لمنظمة الامم المتحدة ،

واذ تذكر المسئوليات الموكولة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب الفصلين التاسع والعاشر من ميثاق الامم المتحدة ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار كذلك المسئوليات الخاصة المترتبة على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، والمبينة في الجزء " ثانيا " من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (الدورة ١٩) المتخذ في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ،

واذ تحيط علما مع التقدير بالملاحظات التي ابدتها الدول الاعضاء عن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظائفه (١) ،

---

(١) E/4052 و Add. 1-16 .